سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٤٠) ٢٠١٣/٦/١٠

القصير في ذكرى النكسة

علي الشيخ منصور

في ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧انتصرت اسرائيل على الدول العربية مجتمعة، وهزم العرب أمام إسرائيل فيما عرف لاحقاً بحرب الأيام الستة، حيث احتلت إسرائيل الضفة الغربية من فلسطين، وسيناء والجولان السوري أيضا، غير أن هذه الهزيمة أشرت لولادة الثورة الفلسطينية، مع حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي أصبحت عنواناً للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. وفي ٥ يونيو/ جزيران ٢٠١٣ استطاعت ميليشيا حزب الله اللبناني مدعومة بقوات النظام السوري، أن تتغلغل في بعض أحياء مدينة القصير التابعة لمحافظة حمص، والسيطرة عليها بعد ٤٨ يوماً من المعارك الطاحنة مع الجيش الحر وأهالي المنطقة، مدعومة بقصف متواصل من طيران النظام والمدرعات والمدفعية الثقيلة، بمعدل خمسين قذيفة في الدقيقة، مما اضطر الجيش الحر وبعض المدنيين الباقين في المدينة للإنسحاب منها.

تؤشر هذه الهزيمة الجديدة في تاريخنا المعاصر لمسائل عدّة، أولها أن حزب الله تعهد معركة القصير لحسابه الخاص من النظام السوري، بما يعني أن الحزب وقيادته في طهران أصبحوا لاعبين أساسيين من خارج المعادلة السورية، تغطية ضعف قوات الأسد في مواجهة ثورة الشعب السوري من أجل الحرية والكرامة، وأن هذا التدخل الخارجي يتابع انتشاره وقتاله في معارك سوريا من حدود درعا إلى ريف دمشق ومحافظة حلب في الشمال ودير الزور والرقة، وهو مؤشر على هشاشة مؤسسة الأسد العسكرية، وتردي فاعليتها القتالية بدون الدعم الخارجي. المسألة الثانية أن نتيجة المعركة كشفت عجز المجتمع الدولي، وأثر التردد الأمريكي بوجه خاص فيما يتعلق بدعم المعارضة السورية وتزويدها بالسلاح لحماية المدنيين والمناطق السكنية، خاصة بعد تعهد الادارة الأمريكية بأنها لن تحرك أي دعم أو تسليح للثوار قبل انعقاد مؤتمر جنيف ٢ ، والذي فوضت روسيا بوضع شروطه، والتحضير له كحل سياسي، يمنح ضوأ أخضر للتحالف الإيراني الروسي مع النظام للعب في الوقت الضائع، وتحقيق مكاسب على الأرض. لكن المسألة الأهم أن هذه المعركة فضحت الدور السلبي لتشتت المعارضة السورية، وإنقسامها بكل المستويات الأيديولوجية، والمناطقية وفي مستوى الهياكل التنظيمية والتكتيكات العسكرية أيضاً، وليس إجراء إقالة عبد الجبار العكيدي والتراجع عنها بعد ساعات إلا مؤشراً على هذا الضف وذلك الانقسام.

المهم الآن أن لا تُصبح معركة القصير تلك الحجر التي تزلزل الحائط الاستنادي للثورة السورية، كما يأمل مقاتلو حزب الله وشبيحة الأسد اللذين وزعوا قطع الحلوى في الضاحية الجنوبية لبيروت وفي دمشق أيضاً، وأطلقوا الأعيرة النارية ابتهاجا بقتل السوريين وتدمير بيوتهم ومدنهم التي يعيشون فيها.

فما زالت معركة القصير جزأ من معارك الثورة السورية التي تتسع لمساحة الوطن ككل، ويمكن أن تصبح المؤشر الأكثر إيجابية في تاريخ الثورة السورية إذا استطعنا الاستفادة من دروسها وتدارك السلبيات التي أشرت لها، وبشكل خاص في توحيد الصف الداخلي لقوى الثورة والمعارضة في الائتلاف الوطني، ليتحول إلى قوة تمثيلية حقيقية للشعب السوري ككل، وإلى قوة سياسية تدعم الجيش الحر والكتائب المقاتلة على الأرض لرسم استراتيجياتها القتالية، وأهدافها السياسية، كما تفرض على الدول الصديقة وحلفائها إقليمياً ودولياً احترام خياراتها، والمساهمة بدعم الثورة حتى تحقيق أهدافها، وربما تكون عملية إعادة تنظيم مؤسسة الجيش الحر وتحولها إلى مؤسسة وطنية بولاء واحد واستراتيجية موحدة أهم الانجازات التي تدفع لاستعادة الأمل، في رسم معالم سوريا المستقبل.

الافتتاحية

توسعة الائتلاف الوطني

سامي شيحان

إذا كان علينا أن ننظر إلى نصف الكأس الممتلئ، فإننا رغم كل ما حدث في اسطنبول، يجب أن نقول أن الدورة السابعة لاجتماعات الهيئة العامة للائتلاف الوطني، نجحت في عملية التوسعة بإضافة ٥١ عضواً جديداً إلى جسم الأمانة العامة المؤلف أصلاً من ٦٣ عضواً، وقد توزع الأعضاء الجدد بين ١٥ عضوا من الجيش السوري الحر و١٤ عضوا من الحراك الثوري، و ٢٢ عضواً يمثلون القائمة الديمقراطية.

أهمية هذه الخطوة ليس بالنظر إليها كمحاصصة بين مجموعات وفصائل سياسية وعسكرية، لأن الائتلاف ليس هدفاً بذاته، قدر ماهو وسيلة لتحقيق أهداف الثورة، وفي هذا السياق يمكن رؤية العملية بصفتها إعادة توازن وتفعيل للجسد التمثيلي للائتلاف، ليلبي احتياجات اللحظة الراهنة من تطور الثورة في سوريا، التي بدأت مع معركة القصير، وربما قبلها، مع دخول طهران على خط المعارك العسكرية في سوريا، عبر «فيلق القدس والحرس الثوري» الإيراني، إو عبر استطالاتها في العراق «لواء أبو الفضل العباس» أو في لبنان «حزب الله»، وعلى خلفية التردد الغربي عموماً والأمريكي بشكل خاص في دعم الثورة وتسليح المقاتلين للدفاع عن أنفسهم، وصيانة إنجازاتهم، لصالح الدور الروسي المتعاظم بخصوص جنيف ٢ أو أي حل سياسي.

كل ذلك جعل من قوة المعارضة السورية المتمسكة بثوابت الثورة هدفا أساسياً، أكثر من أي وقت مضى، فهذه القوة هي التي ستساهم في تماسك الجيش الحر ودعمه لاستعادة دوره في تحرير سوريا من نظام الأسد القمعي والفاسد، وهي القادرة على فرض خياراتها على أصدقاء الشعب السوري، حتى فيما يتعلق بالحل السياسي والمرحلة الانتقالية التي تبدأ مع رحيل الأسد كما أكدت وثائق القاهرة، وهي التي تنقذنا من التشتت التنظيمي فيما لو فرض علينا الذهاب إلى جنيف ٢، مستفيدين من اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بالائتلاف كممثل تفاوضي لثورة الشعب السوري.

حرية – العدد (٤٠) ٢٠١٣/٦/١٠

أبعاد أخرى لدور حزب الله في سوريا

نبيل حيفاوي

لم يعد دور حزب الله، في العدوان على الشعب السوري، في حدود مساندة قوات النظام، ودعمه في معاركه ضد الثورة. لقد بينت معركة القصير، والانتشار الواسع لقوات الحزب على الأراضي السورية كافة، أن النظام من الناحية العسكرية، هو الذي يقوم بالإسناد بالنيران، أرضا وجوا، بينما تشكيلات الحزب العسكرية هي التي تخوض المعارك على الأرض، مستفيدة من تدريبها على أيدي الحرس الثوري الإيراني.

في القصير، حيث خطوط إمداد حزب الله من داخل الأراضي اللبنانية، استطاع الحزب مدعوما من قوات النظام تحقيق نجاحات تكتية على الأرض، ولو أنه دفع ثمنا كبيرا من كادراته ومقاتليه، وكانت رغبة حسن نصر الله بانتصار يتزامن مع خطابه في ذكرى الانسحاب الإسرائيلي (٢٥أيارمن العام ٢٠٠٠).

وما هو مؤكَد، أن قوات الحزب تتحشد منذ فترة في بلدتي الزهراء ونبُل، في الريف الشمالي لمحافظة حلب، وتخوض هناك معركة ضد الشعب السوري، بما يبين أن الاندفاع لقوات حزب الله بكامل عديدها وعتادها، يرتبط بمحاولة تحقيق تقدم على تلك الجبهة، ضمن استراتيجية تستهدف كسر الثورة السورية، بعمليات تكتية متنقلة، لا تقف عند حد جغرافي على الأراضي السورية.

مثل هذا الدور المركزي الحاسم لقوات حزب الله، لن تنحصر نتائجه على الموازين بين الثورة والتحالف المضاد للشعب السوري، فحسب، بل هناك نتائج جذرية عميقة وخطيرة ستترتب على هذا الدور.

أخطرها هو تحويل سوريا إلى ميدان اختبار للاجتياح «الشيعي المذهبي» لبلد عربي، متنوع النسيج، ومتعايش المذاهب، وكان مؤملا عليه التحول إلى دولة مدنية ديمقراطية، ولا يقوم هذا الخطرجراء احتمال بعيد التحقق، وهو بقاءالنظام، بل العكس، يشكل الدور المذهبي للحزب «الشيعي الإيراني» خط دفاع ثان عن الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، خاصة وأن طهران تعرف قبل سواها، أن النظام انتهى، بصرف النظر عن التبدلات في ميدان القتال. ولعل تغلغل الحرس الثوري الإيراني مباشرة، أو من خلال وجود حزب الله، يحدث تغييرا في العقيدة الأمنية والعسكرية للقوى التي بناها النظام طيلة نصف قرن تقريبا، كما يترتب على هذا الدور الإيراني- الحزب اللاهي، إعادة بناء القوى المسلحة على هيئة ميليشيات، تتكامل فيها الأيديولوجيا الطائفية المذهبية، مع التنظيم والتدريب المبنيين على استراتيجية القمع والإرهاب، بما يجعل تماسكها للقيام بوظيفتها بأعلى مستوى، ومايدعي «جيش الدفاع الوطني» يعد بروفة أولى للمزيد من الميليشيات.

وما يسهِل هذا التوجه، أن الجيش النظامي في سوريا تآكل حتى أبعد الحدود، ولم يعد بناؤه وفق التنظيم السابق ممكنا، مع وجود ميل لدى قادة النظام وجنرالاته لإقامة « دويلة» طائفية، إذا تحولت الموازين على الأرض، وكان التركيز على القصير، في زاوية معينة، مرتبطا بهذا الاحتمال، وما دخول حزب الله بقوة هناك، إلا أحد المؤشرات على مايراود قادة المشروع الإيراني، ومن يرتبط بهم من جلاوزة المؤسسة الأمنية.

ويعرف حزب الله ومرجعيته الإيرانية، أن مستقبل سوريا لن تحدده معركة هنا أو هناك، تخاض بعقلية طائفية لاستراتيجية «الإمبراطورية الفارسية»، كل ماتستطيعه إيران بأدواتها الفاشية في المنطقة، هو تبديل الخريطة السياسية في لبنان وسوريا، ليبق لها موطئ قدم يستنزف شعوب المنطقة، ويمكنها من اللعب بمقدراتها، تماما على خطا إسرائيل، وإن بالتنافس معها.

في هذا الإطار، يكون حزب الله قد طوى تماما موضوع «المقاومة والتحرير»، وشرع ببرنامجه الحقيقي الطائفي الذي تأسس بموجبه.

موسكو تلعب بورقة الجولان

جمال حمود

أعلن الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» عن استعداد بلاده للحلول مكان الكتيبة النمساوية، المرابطة في المنطقة العازلة، في هضبة الجولان.

وجاء ذلك إثر إعلان حكومة النمسا نيتها إنهاء عمل قواتها، التي استمرت حوالي أربعين عاما، منذ اتفاق فض الاشتباك، بين إسرائيل والنظام السوري(١٩٧٤).

وبصرف النظر عن تحول الاقتراح الروسي إلى واقع، فإن مجرد الإعلان عنه رسميا من السلطة الروسية، يثير عددا من الأسئلة، كما يفسح ببعض التوقعات.

إن مراقبة الموقف الروسي منذ بداية الثورة السورية، وفي غضون تداعيات تأثيراتها الإقليمية والدولية، سيلحظ أن السلطة الروسية دأبت على استثمار وتوظيف ما تشهده تداعيات الوضع، لإعادة نفوذها وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في إطار المحاولات «الإمبراطورية» التي بنى بوتين أحلامه على استعادة مكانتها، كما كانت في عهد النظام السوفييتي. مستفيدة من تناقضات الموقفين الإقليمي والدولي بخصوص سوريا. ولأن الصراع مع إسرائيل يشكل فاعلا هاما في ترتيبات مستقبل المنطقة، كما أن إسرائيل تعد البوابة الأهم للسياسة الأميركية، وخاصة في مقاربة واشنطن لسياستها نحو الأزمة السورية.

في هذا الإطار اتجهت سياسة بوتين للعب بورقة سوريا- إسرائيل، تارة في موضوع تسليح سوريا، واستخدامه لفتح باب المناورة مع الإسرائيليين، لجذبهم نحو التقارب التكتي مع السياسة الروسية، في نقطة التقاطع حول الرغبة المشتركة، ببقاء نظام بشار الأسد، وتارة أخرى في موضوع ملء الفراغ الذي سيتركه انسحاب الكتيبة النمساوية من قوات المراقبة الدولية على الحدود السورية الإسرائيلية. وهو ما أعلنت عنه روسيا الاتحادية، في اليومين الماضيين.

واستغلت موسكو موضوع صواريخ SS ٣٠٠لتساوم إسرائيل، على دورها في موضوع الأزمة السورية، وبين أخذ ورد بقي موضوع الصواريخ ورقة لابتزاز إسرائيل، لتأكيد قبولها ببقاء نظام بشار، وهو بيت القصيد في الموقف الروسي، في كل المراحل، وعبر المبادرات المختلفة الدولية والعربية.

وما لا تفهمه موسكو، أن إسرائيل في أمنها الاستراتيجي لها مرجعية واحدة، هي الولايات المتحدة، ولا يمكن لموسكو أن تضع قدميها على أرض الاستراتيجية الأمنية تلك، مهما بلغت المصالح المشتركة بين روسيا وإسرائيل.

فتلك الأخيرة، شاخصها للنظر إلى سوريا ونظام بشار يختلف عن روسيا، فإيران لا تتنافس مع روسيا في الموضوع السوري، بينما لإسرائيل زاوية نظر أخرى نحو الدور الإيراني في المنطقة، تنطلق من رفض أي منافس لها على دور المقرر في الشؤون الشرق أوسطية، وهو ما تسعى له طهران، وتؤكد إسرائيل دائما أن لا مشكلة لها مع نظام بشار سوى حول خضوعه للإملاءات الإيرانية.

وفي العودة إلى مقترح روسيا إرسال قواتها إلى الجولان، فهو يهدف من جملة مايهدف، تقديم إسناد لقوات الأسد في مواجهة الثوار على أرض الجولان، والتسلل إلى ملف «التسوية» بين سوريا وإسرائيل في المستقبل، على حساب الدور الغربي والأميركي خاصة.

ولايفوت موسكو أن اقتراحها لن يجد طريقه للقبول الدولي، لكنها وجدت فيه فرصة لاستعراض توغلها في شرق المتوسط وقضاياه الحساسة والمتفجرة، في وقت تغيب فيه الفعالية المؤثرة للدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ويمكننا القول إن الاقتراح، لم تطرحه موسكو عن قناعة في امكانية تمريره، بقدر ماهو اقتراح جس نبض، واستعراض سياسي، فيه استهتار بالقوى الإقليمية والعالمية، واستفزاز للنعارضة السورية أيضاً.

نكبة فلسطينيي سوريا الثانية

نعيم نصار

منذ أكثر من ألف عام ثمة إعرابي منسي قال في لحظة قهر: (خير من الحياة ما إذا فقدته أبغضت لفقده الحياة، وشر من الموت ما إذا نزل بك أحببت لنزوله الموت)، والمعنى في القول ينطبق ويصح على الفلسطيني اللاجئ في سوريا، أولعله ينطبق على الاثنين السوري والفلسطيني هذه الأيام حيث وحّدهما الألم الذي جاء هذه المرة ليس من اسرائيل، إنما من النظام السوري الذي ظلّ طوال ٤٣ عاما يبيع العالم قصص الممانعة والمقاومة ويتاجر بها.

إذا هي مساحة جديدة للألم، بالنسبة للفلسطيني الذي يعيش في سوريا منذ أيام النكبة عام ١٩٤٨ وعندما بدأ النظام السوري بضرب مخيم اليرموك بتاريخ ١٧-١٢-٢٠١٢ بطائرات الميغ التي استوردها من روسيا حليفته في القتل، عاد الخوف والرعب مجددا للفلسطيني الذي يعيش في سوريا، حدثتنا سيدة فلسطينية تعمل في التعليم عن لحظات الخوف تلك، لحظات لا تنسى وهي التي تركت بيتها، نزحت من بيتها في مخيم فلسطين وجاءت إلى مخيم اليرموك لتعيش مع أهلها، تلك السيدة التي تنقلت بين اكثر من مخيم في سوريا، من مخيم النيرب في حلب إلى مخيم اليرموك في دمشق، تتنهد وتصل دمعتها لحدود الحرقة وهي تسرد ما عاشته: كانت لحظات خوف لا تنسى، بدأت طائرة الميغ بالقصف، نزلنا نحن إلى الطابق السفلي في البناء، نزلت مع أمي وأخي، جمعنا بعضنا مع عائلات أخرى، أطفال تبكي، رجال كبار في السن، أمي المريضة تكاد لا تصدق، أمي تحب هذا البيت جدا، هذا البيت يعني لها فلسطين، بالتأكيد لاشيء يعوض عن فلسطين، لكنها فرحت بالبيت هذا كثيرا بعد أن فرشته بمساعدة أخواي في أوروبا.

أسألها: عندما ضربت طائرة الميغ مخيم اليرموك، هل كان يتواجد فيه الجيش الحر؟ تجيب وفاء: لا أبدا، المخيم كان ممتلئا بالنازحين السوريين الهاربين من مختلف المناطق الثائرة التي تتعرض للقصف يوميا، إضافة للفلسطينين الهاربين أيضا من القصف، المخيم كان يلعب دورا إغاثيا بالنسبة للثوار السوريين.

أمضينا الليلة، ليلة ١٧-١٢ في هذا الطابق، لم ننم ليلتها ومع ساعات الصباح بدات أعداد كبيرة منها بالهرب من المخيم، في هذه الأثناء صار الجيش الحر الذي قدم للمخيم من التضامن ومن أماكن تحيط بالمخيم، يقول للناس لا تتركوا المخيم، بينما كان آخرون يشجعوننا على الهرب، كنا نعيش الخوف والرعب، امتلأت الشسوارع بالهاربين، عائلات بالآلاف، وصلنا إلى الزاهرة فتحت المدارس لنا دخلنا كأننا في فيلم رعب، كأننا منومون مغناطيسياً، حوّلنا هذا الرعب وذلك القصف إلى كائنات تبحث عن أمانها البيولوجي فقط.

في هذه الأثناء لم تكن هناك وسائل مواصلات، فقط شوارع تغص بالناس، بعضهم حمل بطانيات، وبعضم تمكن من حمل بعض ألبسته وآخرون هربوا بثيابهم، حتى الوثائق الشخصية لم يحملها البعض.

تصمت هذه السيدة الفلسطينية، ثمّ تبكي، يهرب وجهها إلى فضاء هذا الليل في إحدى المناطق (الآمنة) نسبيا، دمعة جديدة تذرفها.. وتقول هامسة: ترى أهي نكبة جديدة للفلسطينيين؟ إنهم يدمرون المخيم، وتكمل، لكنهم يدمرون كل شيء في سوريا.

قبل أن تنزح عائلة هذه السيدة إلى إحدى مناطق ريف دمشق الغربي، كانت عائلات فلسطينية اخرى قد وصلت، بعضهم كان قد قارب العام في نزوحه من المخيم، أبو حسن تاجر السيارات يملك عدة بيوت في شارع الثلاثين، إضافة إلى عمله في تجارة السيارات، هرب إلى هنا تاركا كل شيء واءه وابنه الوحيد هربه إلى لبنان، وفي هذا البناء يمضي ابو حسن يومه متابعاً الأخبار. وحين تمكنت زوجته من الكشف على البيت منذ أيام عرفت أن البيت لم يقصف حتى الآن، لكنه سُرق، سُرق. وأبو حسن لم يعرف بذلك، لم يخبروه، تقول لي ابنته الكبرى (نجوى) كان يجب أن يُحيّد المخيم عن الصراع، وتكمل باحثة عن جواب أمن المعقول أن يبقى النظام؟ لاسيما أنها كانت تعمل عند سوري موالي، وقد أخبرها منذ أيام ان النظام سينتصر، وان من تظاهر ضده وحمل السلاح، سيتظاهر هذه الأيام من اجل أن يبقى بشار الأسد حاكما لسوريا؟

تخيلوا: هناك من يعتقد من السوريين الموالين أن بشار الأسد سيبقى بعد أكثر من مئة الف شهيد، وأكثر من مليون لاجئ في دول الجوار والعالم، وأكثر من خمسة أربعة ملايين نازحين عن بيوتهم ومناطقهم، إلى أماكن أكثر أمناً، وبعد أكثر من ٤٠٠ ألف معاق، وتدمير أكثر من مليون ومئتي ألف بيت في سوريا وأكثر من ٢٠٠ ألف معتقل، وقرابة مئة ألف مفقود، وبعد تدمير أكثر من نصف البنية التحتية السورية، وبعد كل هذا النهر من الألم والدم، قسم من موالاة هذا القاتل يعتقدون أنه سيبقى، وأن الثوار سيعودون للمطالبة به؟

تعلق سيدة فلسطينية: هذا هو العبث والخوف والوهم. لافائدة من الجدال مه أمثال هؤلاء الموالين.

وتكمل سيرة نزوحها الجديد، تتذكر طفولتها في مخيم النيرب في حلب: هناك عشت طفولتي، والآن يذكرني الهدوء النسبي في هذا المكان بمخيم النيرب في حلب، وتتابع: بعد الزاهرة رحنا إلى دمر وجمرايا حيث يسكن عدد من أقاربنا هناك، أمضينا حوالي العشرة أيام، هناك صحونا وتساءلنا: لماذا تركنا بيوتنا في المخيم؟ لماذا تركنا المخيم؟ كان يجب أن نبقى.

هنا تتذكر هذه السيدة ما يطلق عليه الفلسطينيون هذه الأيام (معبر رفح). ويقصدون مدخل مخيم اليرموك في دمشق، تشرح لنا عن (معبر رفح) السوري، حيث يجري إذلال الفلسطينيين بشكل ممنهج، رتل للنساء وآخر للرجال، وتفتيش دقيق للجميع، رجال النظام لايسمحون إلا بكميات ضئيلة من الخبز والخضروات، وبين هؤلاء يسرّبون المخبرين من أجل إبلاغ جيش النظام عن أمكان تواجد الجيش الحر في المخيم، هذا ما يحدث هذه الأيام، وهذا ما يحدث لنا (اسرائيل تفعل ذات الشيء على الحواجز مع الفلسطيني)، لكن هذا النظام الذي تاجر بالمقاومة وبالقضية الفلسطينية، هو الآن اسرائيل جديدة بالنسبة لنا. وتتابع: أين نذهب ؟ أين نهرب؟

تكمل سيرة حزنها الجديد، بعد أن تركت بيتها في مخيم فلسطين، أتعرف ثمة تفاصيل صغيرة تشكل الحياة، أنا أحنّ إلى بيتي في المخيم، أشتاق لملاعقي، لصحوني، لكاساتي، للجلوس باكرا على الشرفة لشرب القهوة، صحيح أن الجيران كانوا يتشاجرون بشكل يومي، ولكن حتى هذه المشاجرات صرت أشتاقها، كان زوجي يصنع القهوة ويوقظني.

وتسأل من جديد: أنرجع يوما إلى المخيم؟

يبقى السؤال الان بلاجواب، ومساحة الغصة في صدرها لا يمكن لدبابات النظام وشبيّحته أن تعرف بها، أو تفكر في قسوتها.

الفلسطينيون إذا يكملون نزوحهم في سوريا، يبكون معنا، يقاومون معنا، بعضهم انضم للجيش الحر، وقسم آخر من ميليشيات جبريل انضمت منذ البداية للنظام القاتل. وأعداد الشهداء تجاوزت الألف شهيد.

والفلسطينيون الشرفاء رغم تعدد انتماءاتهم السياسية، توحدوا مع السوريين في معركة إسقاط النظام القاتل.

تلك السيدة الفلسطينية تكمل حياتها هذه الأيام في إحدى مناطق ريف دمشق الغربي، لكن أملها يكبر في انتصار الشعب بكل مكوناته، السوريين والفلسطينين، على النظام القاتل.

سوريا: يجب السماح للمدنيين بالفرار من القصير

افتحوا المجال لدخول منظمات الإغاثة الإنسانية فوراً

٢ يونيو ٢٠١٣ هيومن رايتس ووتش

(لندن) – قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن القوات النظامية السورية ومقاتلي الميليشيات ملزمون بتوفير ممر آمن للمدنيين يُمكّنهم من الخروج من القصير والبلدات المحيطة بها. في حين غادر آلاف المدنيين القصير منذ بدأت الهجمات الحكومية هناك في أبريل/ نيسان ٢٠١٣. قال نشطاء من المعارضة بالقصير لـ هيومن رايتس ووتش إن الهجمات الحكومية الأخيرة على المدنيين الفارين، بما في ذلك هجوم تناقلته التقارير في ٣١ مايو/ أيار، جعلت عملية الفرار صعبة ووضعت المدنيين المتبقين – وبينهم جرحى كثيرون – في خطر داهم.

أعربت هيومن رايتس ووتش عن عميق قلقها إزاء سلامة السكان المدنيين المتبقين وكذلك المصابين والأسرى من الجانبين. ينبغي على الحكومات المعنية أن تضغط على السلطات السورية لكي تضطلع بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، وتشمل هذه الالتزامات عدم استهداف المدنيين، والسماح لمنظمات الإغاثة الإنسانية بالدخول الفوري، ومعاملة جميع المحتجزين بشكل إنساني. وقالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «أي قوات تمنع المدنيين من مغادرة القصير، فهي بذلك ترتكب انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب.

يجب ألا تستهدف القوات النظامية السورية المدنيين، وعليها أن تسمح بوصول الإغاثة إلى السكان المعرضين للخطر».

في مرحلة مبكرة من القتال في سوريا، مثل العمليات الحكومية في درايا والمعضمية في شهر أغسطس/ آب ٢٠١٢، وثقت هيومن رايتس ووتش هجمات انتقامية نالت من المدنيين، وشملت عمليات إعدام، بعد أن انسحب مقاتلو المعارضة. قال نشطاء المعارضة من القصير لـ هيومن رايتس ووتش إن نحو ثمانية آلاف مدني وقرابة ١٢٠٠ مصابين آخرين كانوا بحاجة للمساعدة العاجلة في القصير والبويضة والضبعة الواقعتين شرق القصير، وسط أعمال القصف الكثيف. لا يمكن تأكيد هذه الأرقام بما أنه لا توجد منظمات غير حكومية مستقلة متواجدة هناك في الوقت الحالي. لذلك دعت هيومن رايتس ووتش الحكومة السورية إلى فتح المجال فوراً أمام وكالات الإغاثة الإنسانية من أجل علاج المصابين وإخلاء المدنيين.

في ٣١ مايو/ أيار تعرضت قافلة من المدنيين الساعين للفرار من القصير لهجوم من قبل قوات نظامية سورية حسب الادعاءات، طبقاً لناشط معارض أدلى بتصريحات لوسائل الإعلام. قال نشطاء محليون من المعارضة أيضاً لـ هيومن رايتس ووتش إنه بسبب الهجمات التي تشنها القوات النظامية التي تحاصر المكان؛ أصبحت ممرات هروب المدنيين غير آمنة.

تناقلت تقارير إعلامية عديدة في ١٠ مايو/ أيار ألقى الجيش السوري منشورات فوق القصير يدعو فيها المدنيين إلى مغادرة المدينة، وكانت المنشورات مصحوبة بخريطة لمسار آمن يمكن الخروج منه. قابل الهلال الأحمر السوري بعض السكان الهاربين لمعاونتهم في الإجلاء. وفي ٣١ مايو/ أيار في تصريحات للإعلام، قال مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إن أكثر من ٣٥٠٠ شخص – أغلبهم من النساء والأطفال – تمكنوا من الهرب من القصير إلى بلدة قريبة. وتبيّن فريق طوارئ زائر للمنطقة أنهم يعيشون في ظروف صعبة للغاية ويعانون من مشكلات صحية بسبب ظروفهم. كما أفادت التقارير بأن الآلاف من سكان القصير قد فروا إلى لبنان وسجلوا مع مفوضية شؤون اللاجئين هناك.

وفي ٣٠ مايو/ أيار أصدر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قراراً يدعو فيه الحكومة السورية إلى «السماح بدخول هيئات الأمم المتحدة والإغاثة الإنسانية – بشكل حر ودون إعاقة – إلى جميع المدنيين المتضررين من العنف، لا سيما في القصير، من خلال جميع المسارات الممكنة، بما في ذلك إصدار تصريحات بالعمليات الإنسانية العابرة بالحدود واعتبار هذه المسألة أولوية عاجلة».

بموجب القانون الدولي الإنساني، فإن على أطراف القتال السماح بمرور المساعدات الإنسانية التي تصل للمدنيين المحتاجين إليها، وتيسيرها بشكل عاجل ودون إعاقة. يُعدّ حرمان المدنيين من الغذاء والرعاية الطبية خرق جسيم للقانون الدولي الإنساني، والمهاجمة المتعمدة للأفراد والمرافق والمواد والوحدات والمركبات المشاركة في جهود الإغاثة جريمة حرب.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يعجل بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، بما أنها الجهة الأكثر قدرة على التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل جميع الأطراف في سوريا. من شأن هذا القرار أن يرسل رسالة قوية مفادها أنه سوف تتم محاسبة المسؤولين عن الهجمات بحق المدنيين أو المقاتلين الأسرى. يجب على الحكومات المعنية والهيئات بين-الحكومية أن تدعم على وجه السرعة هذه الدعوة الموجهة إلى المجلس الأمن.

وقالت سارة ليا ويتسن: «يجب على الحكومات – قبل وقوع المذبحة التالية – أن تدعو مجلس الأمن لإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية». وتابعت: «من شأن هذه الإحالة أن تُظهر بوضوح أن من يتحملون مسؤولية جرائم حرب في سوريا سوف يمثلون أمام العدالة، مما يقطع الطريق أمام وقوع فظائع أخرى في المستقبل».

للمزيد:

http://www.hrw.org/ar/news/2013/06/02

تقرير مجزرة مدرسة المغارة

٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ مركز توثيق الانتهاكات في سوريا

قام حاجز الجيش النظامي المتواجد بمعصرة الزيتون في قرية محمبل في الريف الشرقي لجسر الشغور بتاريخ ٢١/ ٠٤/ ٢٠١٣ بقصف مدرسة الشهيد علي الخطيب للتعليم الأساسي الواقعة في قرية المغارة التابعة لقرى القسم الشرقي من جبل الزاوية بقذيفتين من مدفع فوزديكا بشكل متتالي وكان بينهما فاصل زمني.

تمّ قصف المدرسة من قبل قوات الجيش النظامي أثناء تواجد الطلاب في باحة المدرسة حيث أنّ دوام المدرسة يقسم إلى مرحلتين:

الأولى من الصف الأول حتى الصف الخامس ويبدأ دوام هذه المرحمة من السابعة والنصف صباحا حتى الثانية عشرة إلا ربع. والثانية من الصف الخامس حتى الصف التاسع ويبدأ دوامها من الساعة الثانية عشرة حتى الساعة الخامسة إلا ربع.

تمّ قصف المدرسة في الساعة ١١،٥٠ دقيقة في الوقت الذي يجتمع به الطلاب من المرحلتين في باحة المدرسة لفترة ربع ساعة بين الساعة الثانية عشرة إلا ربع حتى الثانية عشرة، من أجل التبديل بين الدوامين.

نتج عن هذا القصف ستة شهداء وعشرة جرحى. أيضاً تمت إصابة سبعة آخرين بجروح متفرقة وحالتهم مستقرة الآن. الشهداء جمعهم ذكور في الصف الثامن إعدادي. وهم: (حسن خالد أسعد- محمد حسن الخضر- منير أحمد الخضر- مصطفى عثمان أسعد- محمد صبحي المصطفى- محمود حسن قدور).

قام الناشطون بتصوير عدة فيديوهات ورفعها على اليوتيوب كتوثيق لمجزرة القصف، يمكن متابعتها عبر الرابط أدناه.

علماً أنّ المدرسة لا تقع بالقرب من أي حواجز أو مقرات عسكرية تابعة لمقاتلي المعارضة وجميعها متموضعة خارج القرية والمدرسة تقع في وسط القرية. وأقرب هدف عسكري يبعد عنها أكثر من كيلومتر مما يدل على أنّ قوات الجيش النظامي استهدفت وبشكل مقصود مدرسة «الشهيد علي الخطيب».

للمزيد: www.vdc-sy.org

تغير العالم

محمد سليم

لنا أن نواجه المعارضة السياسية السورية بألف تحفظ وتحفظ، ولنا أن نلومها على الكثير من العيوب والأمراض التي شكلت أسباباً ذاتية لما آلت إليه الأمور..

ولكن الإنصاف يقتضي لحظ الأسباب الموضوعية، التي لا يد لقوى المعارضة فيها.

تجابه الثورة السورية نظاماً استبدادياً تمكن، عبر خمسين عاماً، من التغلغل في المجتمع، وأمسك بتلابيب الكيان السياسي حديث الولادة. وبخلاف شعاراته المعلنة عن الوحدة والحرية والاشتراكية، فقد أبقى هذا النظام على المجتمع وهو في حالة تبعثر بين طوائف وقبائل وولاءات تنتمي إلى ما قبل الدولة الحديثة، مستخدماً قوة بطشه ليعطي لهذه البعثرة شكلاً ظاهرياً من الوحدة والتماسك.

واليوم، وإذ جد الجد، فقد أبدى النظام استعداده لأن يزيل هذه الغلالة الرقيقة (الوحدة والتماسك) عن المجتمع الرازح تحت نيره، مبرهناً عن قدرته على تسعير نار الطائفية الكامنة تحت رماد الشعارات البعثية.. وما أسهل تفكيك المفكك، وما أيسر إيقاظ الفتنة في بلاد الملل والنحل.

وما أصعب مهمة المعارضة بالمقابل، إذ يتوجب عليها أن تطيح بالنظام المستبد، وأن تعيد صياغة المجتمع في تشكيل وطني، وأن تذيب الطوائف والقبائل في هوية وطنية جامعة.. كل ذلك في وقت واحد وبحركة واحدة..

وفيما يتحرك النظام بحرية مطلقة، غير عابئ بمعارضيه أو بموالييه، بمن يفترض أن يكونوا شعبه، ومتحللاً من كل القيود والروادع والقوانين والأعراف.. فإن المعارضة، على الجهة الأخرى، تسير وفوق كاهلها أعباء جسيمة: حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات وحقوق الطفل والمرأة.. والاستقلال الوطني.. وهي حمولة لا يصح دونها تسمية المعارضة معارضة.. يستند النظام إلى تحالفات متينة تجمعه بدول ذات نظم سلطوية، لا مكان فيها للرأي العام ولا لسلطة الناخبين، ولا لتوجهات المعارضة.. هكذا تستطيع حكومة الملالي الإيرانية أن تجوع شعبها، وأن تدوس على تطلعاته وآرائه، وأن تتدخل بكل ثقلها في الثورة السورية، مهما ارتفع الثمن وغلت التضحيات. ويستطيع بوتين أن يصرف المليارات على حليفه السوري، وأن يضحي بسمعة بلاده الأخلاقية، دون أن يخشى على مصيره، أو مصير حزبه، في الانتخابات القادمة..

ويستطيع وزير خارجية الصين، الشيوعي، أن يرفع الفيتو إلى الأبد، دون أن يخشى مساءلة من البرلمان الشيوعي، أو نقداً من وسائل الإعلام الشيوعية..

بالمقابل فإن زعماء الدول الحليفة للثورة (الولايات المتحدة والدول الأوربية وتركيا.. وحتى الأردن) مكبلون بالقيود: برلمانات صاخبة، ومعارضات متحفزة، وشعوب تحيي وتميت.. ولذلك تحضر الحسابات المتعددة والمعقدة عند كل حركة إزاء الثورة السورية: بدءاً من التصريح وانتهاء بالتسليح.

تشكل إسرائيل نقطة قوة للنظام ونقطة ضعف للمعارضة، فالنظام البعثي، ومنذ عام ١٩٦٧، استطاع أن يرسخ هذه المعادلة: أمن الحدود مقابل بقائه، وهي معادلة لا ترغب المعارضة (ولا تستطيع) في الإبقاء عليها، كما لا تستطيع، بالمقابل، كسر نفوذ إسرائيل، أو تحييدها مرحلياً على الأقل.. يملك النظام أوراق ضغط على المجتمع الدولي: أذرع حليفة، منظمات إرهابية، خلايا نائمة.. أما المعارضة فلا تملك إلا عدالة قضيتها، وهي للأسف الشديد بضاعة غير رائجة في سوق العلاقات الدولية..

أرأيتم كم هي صعبة مهمة الثورة السورية؟! أرأيتم كم سيكون نجاحها عظيماً؟!

هوامش

ياسر عطا الله

إلى سنوات قليلة مضت، كنا ـ نحن خصوم حزب الله ـ أشبه بمحفل سري، نتبادل آراءنا السلبية عن الحزب وأمينه العام بسرية تامة، متبعين في ذلك (تقية) تفوق في إحكامها تلك التي تتبعها المذاهب الباطنية. وما إن كان يحضر غريب بيننا حتى ننكر آراءنا وأنفسنا، ونهتف ملء أفواهنا للمقاومة الشريفة وزعيمها الملهم..

وقد احتجنا، حتى نعلن عن أنفسنا ونجاهر بعقيدتنا، إلى أن تقوم ثورة عارمة في سوريا، وإلى أن يقف حزب الله ضدها، ويدخل بكل ثقله لسحقها.. لقد احتجنا إلى أن يأتي عناصر الحزب إلى القصير ليسفكوا دماء أهلها ويرقصوا فوق جثثهم، قبل أن يعودوا إلى الضاحية ليحتفلوا بنصرهم الإلهي الجديد..

كم صدام حسين نحتاج، وكم حسن نصر الله.. لنحفظ هذه القاعدة الذهبية: كلما بالغ قائد عربي في شتم إسرائيل فعلينا أن نتحسس رؤوسنا!

.....

على أعتاب مؤتمر جنيف٢ يتبادل الفرقاء الشروط المسبقة:

الأوربيون يشترطون وقف التسليح الروسي وعدم حضور إيران.

الروس يشترطون وقف التسليح الأوربي وحضور إيران.

الأتراك يشترطون تمثيل الائتلاف الوطني للمعارضة.

الإيرانيون يشترطون أن يخلص المؤتمر إلى إقرار خطتهم، وهي أن تعود الأمور في سوريا إلى ما كانت عليه قبل ١٥ آذار ٢٠١١ وكأن شيئاً لم يكن.

الائتلاف يشترط وقف تدخل إيران وحزب الله، وتسليح المعارضة العسكرية لتغيير موازين القوى.

هيثم مناع يشترط حضوره المؤتمر، حتى ولو كان الموافق الوحيد على ذلك هو هيثم مناع نفسه.

أما النظام فلديه شرطان بسيطان للغاية:

١ـ أن يترشح الرئيس للانتخابات القادمة.

٢ـ أن يفوز بها.

.....

أوباما قلق للغاية إزاء إمكانية توسع النزاع السوري ووصوله إلى دول الجوار.

أوباما قلق من مفاعيل أزمة اللاجئين السوريين، ومن الحالة المزرية التي يعيشونها.

أوباما قلق، أشد القلق، من إمكانية استخدام سلاح كيماوي في سوريا.

أوباما قلق على وضع حقوق الإنسان في سوريا.

أوباما قلق على مستقبل الأقليات في حال انهيار النظام.

أوباما قلق جداً على حال المدنيين في القصير بعد سقوطها في يد النظام.

منذ سنتين والرجل ينام على قلق ويستفيق على قلق.. وحالة القلق الدائم هذه هي السبب في أن تأتي قراراته على هذا القدر من التشوش والاضطراب.

حرية – العدد (٤٠) ٢٠١٣/٦/١٠

كيف تؤثر احتجاجات إسطنبول على الثورة السورية

صفوان القادري

يحرص رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، على إظهار لا مبالاته إزاء الاحتجاجات التي تشهدها بلاده منذ نهاية الشهر الفائت، فقد رفض إلغاء زيارته إلى المغرب العربي، مؤكداً أن المظاهرات «ستتلاشى» قبل عودته إلى تركيا. وفي المرات التي سئل فيها عن المظاهرات ظهر واثقاً من أنها سحابة صيف، دون أن ينسى توعد الأفواه الخارجية التي نفخت هذه السحابة إلى سماء إسطنبول.

بالمقابل يبدو المحتجون واثقين من أن الشرارة التي أطلقوها في (تقسيم) ستغدو كرة نار، تكبر يوماً بعد يوم لتلتهم في النهاية حكم العدالة والتنمية الإسلامي. فهم لم يتوقفوا عند اعتذار نائب أردوغان، بولند ارينج، الذي قال إن الحكومة «استخلصت العبر من هذه الأحداث»، وواصلوا احتجاجاتهم متهمين رئيس الحكومة بأنه يعتمد نهجاً سلطوياً في الحكم، ويسعى لأسلمة تركيا العلمانية.

يقول عضو حزب العدالة والتنمية، الصحفي محمد زاهد غل، إن مطالب المحتجين ليست اقتصادية بل سياسية، ومعالجتها لها وجه سياسي لا اقتصادي لأن «العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد والنمو الاقتصادي تحصيل حاصل في تركيا».

ثمة معطيات تسند كلام غل، فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا (٢٠٠٢) تضاعف دخل الفرد ثلاث مرات بفضل نمو اقتصادي فاق ٨٪ في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، الشيء الذي وضع تركيا في المرتبة ١٧ بين أفضل الاقتصادات في العالم.

فما هي، إذاً، الدوافع السياسية التي تقف وراء هذه المظاهرات التي تعد الأكبر منذ نحو عقد؟

يرى محللون أن مظاهرات اسطنبول «تعكس طبيعة التغيرات التي تشهدها المنطقة وحالة التشابكات الإقليمية ما بين الداخل والخارج»، وأن ما يحدث هو «كاشف عن الصراع الثنائي الحالي في دول المنطقة ما بين سني - شيعي، وإسلامي - علماني».

وكان طبيعياً أن تغتنم بعض الأنظمة والتيارات السياسية هذه الفرصة لتنال من حكومة أردوغان، وحسب هؤلاء فإن الكأس التي شربت منها تونس ومصر وليبيا وسوريا، قد وصلت إلى تركيا وآن لأردوغان أن يتجرع منها، مؤكدين أن احتجاجات اسطنبول ستكشف زيف أردوغان ونفاقه، حيث سيضطر إلى مجابهة أحداث بلاده بالطريقة نفسها التي كان قد انتقدها في بلدان أخرى.

وقد قدم وزير الإعلام السوري، عمران الزعبي، إضافة لا تخلو من طرافة عندما دعا أردوغان إلى التنحي على اعتبار أنه «طاغية واجه المحتجين بأساليب عنيفة»!!

جاء هذا في سياق حملة نظمها الإعلام الرسمي السوري، الذي سعى إلى استثمار الاحتجاجات التركية في حجب الأنظار، ولو مؤقتاً، عما يجري في سوريا، وإلى الانتقام من أردوغان عبر تصويره كمنافق في موقفه المؤيد للثورة السورية، و«إذ به يظهر كديكتاتور لا يحترم شعبه ولا يولي مطالباته المشروعة أي اعتبار..».

ولكن الصلة تبدو ضعيفة جداً بين ما شهدته بعض الدول العربية وسمي بـ (الربيع العربي) وبين ما يجري في تركيا.

ويؤكد خبراء ومختصون بالشؤون التركية أن من يعتقد بأن ما يجري في تركيا شبيه بما جرى في هذه البلدان العربية يكون واهماً، فتركيا تمارس الديمقراطية منذ العام ١٩٥٠ تقريباً، ولا مجال لمقارنة النظام فيها بالأنظمة القمعية العربية.

ويقول هؤلاء إن ما يحدث اليوم هو «صراع بين الليبراليين الذين يعتبرون أقلية، وبين الإسلاميين الذين يشكلون أكثر من ربع التعداد السكاني في تركيا، والذين كان لهم الدور في إيصال أردوغان إلى السلطة، وإعادة انتخابه لولاية أخرى». معتبرين أن «أردوغان هو السياسي البارز في تركيا، في حين يُنظر إلى المعارضة على أنها ضعيفة وغير فاعلة».

إذاً، حسب هذه المقاربة، فالمظاهرات الحالية تجسد الصراع الداخلي المستمر في تركيا بين الهويتين العلمانية والإسلامية (العثمانية)..

لقد قاد كمال أتاتورك حملة علمنة قاسية وشاملة غير فيها وجه تركيا، بدءاً من اللغة وصولاً إلى شكل الملابس. ألغى الخلافة الإسلامية والسلطنة، منتزعاً بلاده من شرقيتها وإسلاميتها، محولاً إياها إلى بلد علماني على الطراز الغربي..

ولكن، وكما يحدث لأي حركة تغيير إرادوية سلطوية فوقية، فقد أخفقت علمنة أتاتورك في تغييب الهوية الإسلامية، فظلت بذور هذه الهوية كامنة في التربة التركية، وبعد محاولات مخفقة عديدة نجح أحد التيارات الإسلامية (العدالة والتنمية) في إنبات البذور وتحويلها إلى اتجاه راسخ وقوي..

ورغم أن الأتاتوركية لم تستطع أن تجب ما قبلها، إلا أنها خلقت أجيالاً من العلمانيين المتشددين، لا سيما في أوساط الأقليات الدينية والقومية.. وهكذا صار لتركيا هويتان متنافستان، ويبدو أن التنافس قد دخل مرحلة الصراع المكشوف.

يحاول بعض العرب استثمار هذه الجولة الجديدة من الصراع للتلويح بخطر الإسلاميين على الحياة السياسية في البلدان العربية، فالأحزاب الدينية الإسلامية تقبل بالديمقراطية مرحلياً فقط وتعتبر صندوق الانتخاب مجرد معبر إلى الحكم، وعندما يستتب لها الأمر فإنها سرعان ما تنقلب على الديمقراطية وتكشف عن مشروعها الحقيقي: أسلمة المجتمع. وإذا كان حزب العدالة والتنمية التركي، الذي يضرب فيه المثل بالالتزام بقواعد الديمقراطية، قد كشف عن هذا الوجه، فكيف نأمن الأحزاب الإسلامية العربية الأقل كفاءة والأكثر تطرفاً؟

الرد على ذلك يسير.. فليس تعامل الشرطة التركية مع المظاهرات الراهنة هو الامتحان الحقيقي لمدى التزام (العدالة والتنمية) بالديمقراطية، إذ سبق لمظاهرات مشابهة أن قامت في بريطانيا، الدولة الأكثر عراقة ورسوخاً في الديمقراطية، وقد تعاطت الشرطة البريطانية مع المتظاهرين بطريقة لا تختلف كثيراً عما فعلته الشرطة التركية.. ثم إن المظاهرات ليست بحد ذاتها دليلاً على لا ديمقراطية الحزب الحاكم في أي بلد، بل، على العكس، إنها إحدى مظاهر الديمقراطية الحقيقية..

الامتحان الحقيقي يكون عندما لا يرضى العدالة والتنمية بإجراء انتخابات نزيهة وحرة، أو عندما يسقط بانتخابات نزيهة وحرة ويبقى متشبثاً بالسلطة.. وإلى أن يحدث شيء من هذا، يبقى الحزب التركي الحاكم النموذج الأفضل لتعايش الإسلام السياسي مع الدولة المدنية الديمقراطية.

إلى أين ستفضي الاحتجاجات في تركيا؟

على الأرجح ستنتهي وفق القواعد الديمقراطية التي توفر لأردوغان خيارات كثيرة بينها إجراء استفتاء على المشروع محور الخلاف، أو الدعوة إلى انتخابات مبكرة (من المرجح أن يفوز أردوغان بها مجدداً)..

ولكن ماذا لو اتسعت كرة النار فعلاً وأودت بحكومة العدالة والتنمية.. كيف سيكون أثر ذلك على الثورة السورية؟

عكس ما يتصور كثيرون فلن يكون هناك تغيير يذكر. فقط سيخسر الإخوان المسلمون السوريون حظوتهم لدى الأتراك، أما الموقف الرسمي التركي فيبقى محكوماً باعتبارات كثيرة، أهمها: استقلالية المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات وثبات أولوياتهما بغض النظر عن لون الحزب الحاكم، وكذلك ضرورة المحافظة على التنسيق مع السياسة الأمريكية.

النظام السوري وإغتيال الصحافة .. قصة لا تنتهي

سارة مُراد

مرّ يوم ٢٠١٣/٠٦/٢ والسوريون مشغولون بانكساراتهم، بندّب مثقفيهم، بالتصارع المُخذي لسياسيّ معارضتهم حول المناصب والأموال وقد وصل رذاذ لعابهم إلى الحد الذي لم يعد فيه أبواق النظام السوري بحاجة إلى الإشارة والتشهير بهذه الممارسات وسَقطها. مر اليوم والسوريون في صدمة الألم من السقوط المنسوج دولياً لحدودهم وسيادة دولتهم مع دم مقاتليهم النازف في «القصير» من رصاص عناصر «حزب الله» اللبناني وهي تقتلهم باسم الله والمعتقدات ومقولات النظام السوري. مر اليوم والأمم المتحدة تعدّ تقريرها الذي سيصدر بعد أيام قليلة حول حاجتها لجمع مبلغ ٥,٢ مليون دولار لمساعدة قُرابة عشرة مليون سوري تضرّروا نتيجة الحرب التي بدأت بكلمة حاول النظام السوري طمسها بدم كاتبها، وشاء العالم أن يجعل من هذه البقعة الصغيرة ساحة حرب لكل إرهابي يمكن أن يُثير حرباً في أيّ بلدٍ كان. مرّ الصباح الثامن على رحيل «سمير قصير».

هل كان الشارع السوري يعرف من هو سمير قصير؟ في الغالب لا. هل هم يعرفون اليوم هذا الاسم اللبناني الفلسطيني الأصل لأمٍّ سورية، في الغالب لا. لكنهم يعيشون أحلامه وانكساراتها في أحلامهم ومآلاتها الحالية، ويعرفون جيداً بعد مقتل العشرات من الإعلاميين والناشطين والمواطنين الصحفيين ما هي قوّة الكلمة. لكن في المقابل يعرف جميع المتابعين للشأن السوري اللبناني من هو سمير قصير، وكيف اغتيل سمير، ومن هم المشتبه بهم بالدرجة الأولى.

وُلِدّ سمير قصير يوم ٥ أيار من عام ١٩٦٠. عمل أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة «القديس يوسف» في بيروت بعد أن أنهى دراسته من جامعة «السوربون» في باريس. وعُرِفَ بقلمه الذي كتب في العديد من المطبوعات العربية والغربية مثل «النهار» اللبنانية، «الحياة» التي تصدر من لندن، و«لوموند ديبلوماتيك» الفرنسية، و«لوريان لو جور» اللبنانية الناطقة باللغة الفرنسية.

على الرغم من أنّ التحقيقات لا تزال جاريه بشأن اغتيال سمير قصير الذي تمّ عبر قنبلة وُضِعَت في سيارته صباح يوم ٢ حزيران ٢٠٠٥، فإنّ كثيرين أشاروا إلى إمكانية أن يكون النظام السوري المُدبر لعملية الاغتيال هذه. إذ أنّ قصير من أهم من اعتبروا أنّ حرية لبنان وسيادة الديمقراطية فيه مرتبطة بحرية سوريا أولاً، وكان من أشد الرافضين للتدخل السوري في لبنان، عسكرياً ومخابراتياً وسياسياً، عبر كتاباته التي لم تهادن يوماً مع النظام السوري أو أتباعه في لبنان.

وإن كانت التحقيقات الجارية لم، وربما لن، تتوصل إلى أدلة جنائية تدعم هذه المؤشرات، إلاّ أنّ نظرة سريعة إلى تعاطي الحكومة السورية مع ملف حرية الرأي والتعبير، مع الأقلام والصورة الصحفية، لا يفيد سوى بإضافة المزيد من الشُبهات التي تربط بين حكومة تعتمد العنف سبيلاً لمواجهة الكلمة واغتيال أحد أبرز المهاجمين لسياسات

وأساليب هذه الحكومة.

فمن الذي اغتال كامل مروة صاحب ورئيس تحرير جريدة «الحياة اللبنانية» في ١٧ أيار (مايو) ١٩٦٦ في مكتبه خلف ساحة رياض الصلح، وإن التبست التفاصيل في مقتل مروة فإنها لاتقبل الالتباس في اختطاب صاحب «الحوادث» سليم اللوزي واكتشاف جثته في حرج جنوب بيروت في ٤ آذار (مارس) ١٩٨٠، ملقى على بطنه، في مؤخرة الرأس طلق ناري حطّم الجمجمة ومزّق الدماغ. ذراعه اليمنى مسلوخ لحمها عن عظمها حتى الكوع، والأصابع الخمس سوداء نتيجة التذويب بالأسيد أو حمض الكبريت. كما عثر على أقلام الحبر مغروزة بعنف داخل أحشائه من الخلف... في مشهد تعذيب ساديّ ولا أبشع.

وفي نفس العام قال نقيب الصحفيين اللبنانيين السابق رياض طه عبارته الشهيرة «قتلوني يا عار بنادقهم» قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة بعدما اخترقت ست رصاصات من نوع المتفجّر رأسه وعنقه وصدره صباح ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٨٠، واضعة حداً لحياة صحافي لامع لعب دوراً بارزاً من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف اللبنانيين، في عزّ صراعاتهم وتناقضاتهم وانقساماتهم. وهو الذي كرّس قبل بضعة أشهر فقط من اغتياله، يوم السادس من أيار عيداً لشهداء الصحافة اللبنانية اعتباراً من العام ١٩٨٠. فأصبح هذا اليوم من العام التالي يوماً لإحياء ذكراه.

«تعذيب شديد وحروق مختلفة، إضافة الى ست رصاصات من مسدس في عنقه ورأسه، ما أدى الى قلع عينه اليمنى. وقد نفذت الرصاصات من مقدم الرأس الى مؤخره ومزقت السحايا الدماغية وأدت الى الوفاة سريعاً تاركة جميعها وشماً، ما يدل الى ان عملية التصفية (الجسدية) تمت من قرب». هذا ما جاء في تقرير الطبيب الشرعي عن الصحافي سهيل طويلة رئيس تحرير جريدة «النداء» الشيوعية، الذي عثر على جثته في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٨٦ في محلة النورماندي في بيروت حيث مكب النفايات الخاص بالعاصمة، بعد ٢٤ ساعة من اختطافه من منزله. وقبل اسبوع واحد من الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد طويلة، كان ثلاثة مسلحين يطلقون بضع رصاصات قاتلة على زميله في هية تحرير مجلة «الطريق» الكاتب والمفكر حسين مروة، ووهو مستلق في فراشه، قتلوه يوم ١٧ شباط ١٩٨٧ بدم بارد. ثم خرجوا من المنزل بهدوء.

وبعد سنوات كان جبران تويني من «النهار» اللبنانية ضحيتهم الجديدة، إذ كمنوا له صباح ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، بسيارة مفخخة انفجرت عندما مرّت سيارته بمحاذاتها، فحوّلته إلى أشلاء. ولم يكن مضى على مجيئه سراً من منفاه القسري القصير في باريس، سوى ساعات.

وفي تاريخ ٧ حزيران وبعد أيام من ذكرى رحيل قصير الثامنة، أفادت أنباء صحفية بأنّ الحكومة السورية قبل شهر تقريباً حكمت على الصحفي «بلال أحمد بلال» المخرج في قناة «فلسطين الآن»، بالسجن ١٥ عاماً في محكمة عسكرية ميدانية، بعد أن اعتقلته قرابة العام ونصف العام لنقله الأخبار حول ما كان يجري في مدينة «معضميّة الشام» باسمه الحقيقي. وقد تعرّض لتعذيب شديد وممنهج- بحسب ذات المصادر- في فرع المخابرات الجوية قبل أن يتم نقله إلى سجن صيدنايا، وهو في حال صحي سيء جداً.

كما تستمر حالياً أمام محكمة الإرهاب في دمشق، محاكمة كل من المدوّن حسين غرير، والناشط السلمي هاني الزيتاني والصحفي والحقوقي مازن درويش رئيس «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» وفق المادة ٨ من قانون الإرهاب بتهمة (التحريض على الارهاب). التي تتراوح عقوبتها ما بين ٣ سنوات إلى ١٥ سنة مع الأشغال الشاقة.

أمّا الأساليب غير القانونية فهي عديدة كذلك لدى السلطات السورية، وأبرزها في زمن الثورة السورية الاعتقال وإنكار وجود المتهم، على الأقل عدم الاعتراف العلني بوجوده. ومنذ يومان طالب الرئيس الفرنسي «فرانسوا هولاند» بالإفراج الفور عن صحافيين فرنسيين مفقودين في سوريا، ويعملان لصالح محطة إذاعية «أوروبا ١» وهما مراسلها ديديه فرانسوا والمصور الفوتوغرافي إدوارد الياس، اللذان فُقدا بينما كانا في طريقهما إلي مدينة حلب شمال سوريا.

وهنا لا بُد أن نشير إلى أنّ الحكومة السورية تمنع الصحفيين من حرية العمل في الأراضي السورية وحتى من الدخول إن لم تكن حركة الصحفيين مضمونة بمراقبين من المخابرات السورية، بحجة حمايتهم، ممّا أضطّر العديد من الصحفيين إلى التسلّل إلى الأراضي السورية دون موافقة السلطات الرسمية. ومع اشتداد النزاع العسكري اعتبرت المنظمات الدولية المعنية بمتابعة وضع الإعلام أنّ سوريا هي المكان الأخطر على الصحفيين في العالم لعامين على التوالي ٢٠١٢-٢٠١٣.

حزب الله والمؤشرات الإرهابية

فداء يونس

في الأسبوع المنصرم أعلنت الهيئة العامة للثورة السورية عن مقتل ٣٥ عنصراً من حزب الله اللبناني، أثناء محاولة مبكرة لاقتحام مدينة القصير، كما أعلنت شبكة البصرة الاخبارية العراقية عن وصول ١٦ جثة لمقاتلين شيعة من لواء أبو الفضل العباس إلى النجف، بينهم ابن أخ المالكي رئيس الوزراء في بغداد، وهي مؤشرات لم تكن الأولى على التدخل الخارجي لقتل السوريين، لكن تزامن هذه الأخبار مع طلب بريطانيا لإدراج الجناح المسلح لجماعة حزب الله اللبنانية على قائمة المنظمات الارهابية، يؤكد على الدور المشبوه لهذا الحزب ليس في سوريا فقط، بل على المستوى العالمي.

الطلب البريطاني تضمن فرض عقوبات أوروبية على احزب لمسؤوليته عن تفجير حافلة في بلغاريا قتل فيها خمسة إسرائيليين وسائقهم في يوليو تموز الماضي. رغم إنكار الحزب للتهمة. خاصة وأنه سبق لمحكمة قبرصية أن أصدرت في مارس/ آذار الماضي حكما بالسجن لآربع سنوات على أحد أعضاء الحزب بتهمة التآمر لمهاجمة مصالح اسرائيلية في قبرص.

وسجل حزب الله الإرهابي في أمريكا اللاتينية وفي إفريقيا حافل منذ عقود بصفقات تهريب المخدرات وتجارة السلاح وتهريب الأماس، ومختلف الأعمال الممنوعة، التي عُرضت أغلبها في تقارير استخباراتية، وفي أحكام جنائية أيضاً، وكلها شواهد تفيد الطلب بتجريم الحزب، مع أن بعض الدول الأوروبية تخشى أن يمثل إدراج الحزب على القائمة السوداء، خطوة لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. نتيجة تعقيد الاتصالات بين الاتحاد الأوروبي ولبنان الذي يشارك حزب الله في حكومته الائتلافية. أي هناك نوع من الابتزاز أو الشك الذي قبلت تلك الدول أن تكون تحت وطأته.

ويعقد دبلوماسيون من الاتحاد الاوروبي أن القرار يمكن أن يتخذ في اجتماعات الاتحاد في ٢٠ يونيو/ حزيران خاصة وأن فرنسا أسقطت اعتراضاتها السابقة، حيث تتوفر لديها معلومات على وجود قرابة أربعة آلاف مقاتل من حزب الله تقاتل في سوريا إلى جانب قوات الأسد.

كاريكاتير العدد

انتصارات كاذبة

جورجيت أسعد

سبق للدكتور محمد عابد الجابري أن أشار في كتابه عن «العقل العربي» إلى ثلاثة أنواع من العقول:العقل البرهاني أو السببي، وهو الذي يربط المقدمات بالنتائج، ونحن العرب لاننتمي إلية، وهنالك العقل العرفاني، الذي يحيل كل الظواهر والأشياء والحوادث إلى قوة عليا مسببة للحدوث، ونحن العرب أيضاً لانملك هذا العقل، وأخيرا العقل البياني الذي شرفنا أنفسنا به، ففي البيان سحر عظيم، لدرجة أن الظاواهر والأشياء تتبع من البيان وليس من الواقع، والحوادث فيما نصفها وليس بأسبابها، فعندما نسمي شخصاً كباسل الأسد شهيداً، يصبح شهيداً حتى عندما يقتل في حادث سيارة وهو يقود برعونة على طريق المطار، ولا أحد حتى من الشيوخ الذين أبّنوه يتساءل عن معاني الشهادة ودلالاتها، وعندما نتكلم عن الصمود والمقاومة في جبهة لم تطلق منها رصاصة واحدة باتجاه العدو الاسرائيلي، يُصبح النظام القمعي الفاسد نظاماً مقاوماً وصامداً أيضاً، حتى وهو غارق في قاع الهزيمة، المعاني والدلالات تولد من اللغة وفي فضائها، وليس من الوقائع ومؤشراتها، لذلك مانزال كأمة نعيش داحس والغبراء، ونعيد انتاجها في كل تفاصيل حيواتنا.

وفي تأكيد ذلك، اكتشف صديقي الذي هاجر من سوريا للعمل في البصرة، أن كل مايشاع عن انتصار صدام حسين في معركة «الفاو» ليس أكثر من وهم أو انتصار فارغ بعد انتهاء الحرب هناك، وليس دون ذلك ما قيل في انتصارات حزب الله في حرب تموز ٢٠٠٦ ضد أسرائيل، والتي انتهت بتحقيق مطالب هذه الأخيرة كاملة.

حتى حزب البعث الحاكم في سوريا، أكد أنه انتصر في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ التي مرت ذكراها السادسة والأربعين منذ أيام، رغم أن التاريخ كتب بأنها «نكسة حزيران»، حزب البعث نظّر لمسألة انتصاره بأن اسرائيل كانت تريد إسقاط الأنظمة التقدمية في سوريا ومصر، ولكنها خسئت وعجزت عن تحقيق ذلك الهدف، فحفظ الله لنا تلك الأنظمة التقدمية، وأدامها فوق رؤوسنا تاجا للمقاومة وعنواناً للتصدي.

بعثيا سوريا ذهبوا أكثر من ذلك، تكلموا عن نظرية الانسطاح الزيتي، وفحواها أن المشكلة ليست في الأرض، وليست في احتلال الجولان، وبأننا لو تركنا اسرائيل تحتل المنطقة العربية لانتهت اسرائيل بالضرورة، كنقطة زيت فوق بحر من الماء! انتصارات اليسار العربي في حرب ال ٦٧، انتصارات صدام حسين في الفاو، انتصارات حزب الله في تموز، كلها أوهام باعوها للجماهير التي تبحث عن نصر ولو في أحلامها أو في الصين، لنكتشف أن النصر ينبع من تسميته نصراً لا أكثر، النصر هو ما نسميه نصراً، وليس بدلالة ما تحقق فعلاً على الأرض، أو في مواجهة العدو.

واليوم إذ يتحدث السيد حسن نصر الله عن تحرير فلسطين، ويقول تابعه الشيخ نعيم قاسم «المعركة اليوم لها عنوان واحد هي مواجهة إسرائيل ومن يخدم مشروعها، ومواقف حزب الله تستند إلى هذه القاعدة» فإنهما يمارسان التضليل إعلامي الوقح حين يعلنان «إن حماية جنوب لبنان (والمقاومة) والطريق الى فلسطين يمران بالقصير وحلب وريف دمشق» كما يؤكد الشاعر أمجد ناصر في صحيفة القدس العربي، وهما يتجاهلان أن مواجهة إسرائيل لا تتم بقتل السوريين والولوغ في دمائهم، ولا تتم مواجهة اسرائيل بالدفاع عن الأنظمة القمعية المستبدة التي أزلت شعبها ودمرت بلدانها، ومع ذلك يبقى حزب الله وتبقى تلك الأنظمة ممانعة وووطنية حتى وهي تكذب على جمهورها، وتدور في فلك ملالي طهران.